حالات 369 مفقودا من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة لا تزال دون حل وأنه لم يتم استخراج أي رفات منذ عام 2004[484] .

وخلال الجلسة[485]، قال ممثل الكويت، عقب قراءة البيان، إن اعتماد البيان الرئاسي هو تأكيد بأن قضيتي الأسرى والمفقودين وإعادة الممتلكات من الالتزامات الرئيسية المتبقية وفقا لقرارات المجلس ذات الصلة. ولئن أقر بأن هذه المسائل لا تمس السلم والأمن الدوليين، فقد أكد أنها من المسائل الإنسانية بطبيعتها وتذكِّر بالغزو العراقي لدولة الكويت في عام 1990. وتلاحظ الكويت أن المجلس أكد في بيانه على أن هذه المسائل، أي قضايا الأسرى والمفقودين والممتلكات الكويتية، هي في صميم ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وفقا للقرار 2107 (2013). وأضاف أن البيان الرئاسي يوجه رسالة مهمة إلى العراق، يعبر فيها المجلس عن تقديره ويثمن الجهود التي تبذلها حكومة ذلك البلد للبحث عن الأسرى والمفقودين والكشف عن مصيرهم، ويوجه رسالة مهمة إلى الكويت، وتحديدا إلى أهالي المفقودين الذين لا يعرفون مصير أحبائهم، وهي أن المجلس مهتم بهذه القضية وأنه يتابعها، وأنها ما زالت مدرجة في جدول أعمال المجلس.

وفي عام 2019، نظر المجلس أيضا في مسألة المفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة في إطار البند المعنون "الحالة المتعلقة بالعراق" ومسألة المفقودين عموما في إطار البند المعنون "حماية المدنيين في النزاع المسلح"[486].

(484) المرجع نفسه، الفقرتان السادسة والسابعة.

(485) انظر S/PV.8463.

(486) لمزيد من التفاصيل، انظر الجزء الأول، القسمين 25 و 29.

الجلسات: الحالة بين العراق والكويت

محضر الجلسة وتاريخها	وثائق أخرى البند الفرعي	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8463 19 شباط/فبراير 2019				عضو واحد من أعضاء المجلس (الكويت)	S/PRST/2019/1

24 - الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس 12 جلسة في إطار البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين". وجريا على الممارسة المتبعة في السابق، واصل المجلس الاستماع إلى إحاطات شهرية وعقد مناقشات فصلية مفتوحة للنظر في هذا البند[487]. بيد أن المجلس لم يتخذ أي قرارات، في عام 2019، في إطار هذا البند. ونظر المجلس أيضا، في إطار هذا البند، في التطورات الحاصلة في إيران (جمهورية - الإسلامية) والجمهورية العربية السورية ولبنان واليمن ومجمل الحالة السياسية في الشرق الأوسط[488]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن هذه الجلسات، بما في ذلك عن المشاركين والمتكلمين.

وفي معظم الجلسات التي عقدت في إطار هذا البند في عام 2019، استمع المجلس إلى إحاطات قدمها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطتين من وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام[489]، وإحاطة من المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى[490]، وإحاطة من مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ[491]، وهي المرة الأولى منذ تشرين الثاني/

(487) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(488) لمزيد من المعلومات، انظر الجزء الأول، القسم 22.

(489) انظر S/PV.8517 و S/PV.8583. وبالإضافة إلى الإحاطات المنتظمة التي تقدمها وكيلة الأمين العام، استمع أعضاء المجلس أيضا إلى إحاطة منها، في إطار مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته، بشأن قرار إسرائيل إنهاء الوجود الدولي المؤقت في الخليل في كانون الثاني/يناير 2019 (انظر S/2019/1015).

(490) انظر S/PV.8532.

(491) انظر S/PV.8466.

نوفمبر 2016 التي يستمع فيها المجلس إلى إحاطة عن هذا البند يقدمها ممثل عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية[492]. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطات قدمها أربعة ممثلين عن المجتمع المدني. وتحدث المديران المشاركان لمنظمة إيكوبيس الشرق الأوسط عن الأنشطة التي اضطلعت بها المنظمة في المنطقة، ودعَوا المجلس إلى حث حكومات إسرائيل ودولة فلسطين والأردن على تعزيز التعاون في مجالي المياه والبيئة[493]. ونددت المديرة التنفيذية لمنظمة مسلك: مركز الدفاع عن حرية الحركة بالحالة في غزة، وشجعت أعضاء المجلس على ملاحظة أن عزل غزة، بالإضافة إلى المستوطنات الإسرائيلية، هو أيضا عقبة رئيسية في سبيل تحقيق السلام[494]. وتحدثت أديل رايمر، التي تمثل سكان منطقة إشكول في إسرائيل، عن تجاربها الشخصية خلال عيشها في كيبوتز نيريم، على الحدود مع قطاع غزة، منذ عام 1975[495].

وركز المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، في إحاطاته الشهرية، على استمرار حالة الجمود في عملية السلام، والأزمة الإنسانية في غزة، واستمرارية عدم إحراز تقدم بشأن المصالحة بين الفلسطينيين، واستمرار بناء المستوطنات، والعنف في الضفة الغربية. وركز أيضا على قرار إسرائيل حجب تحويلات الإيرادات الضريبية الفلسطينية، وتضاؤل المساعدات المالية الدولية للأونروا، والقرار الذي اتخذته إسرائيل في 28 كانون الثاني/يناير بعدم تجديد ولاية الوجود الدولي المؤقت في الخليل. وحذر المجلسَ طوال الفترة من خطر التصعيد، ووصف اندلاع العنف في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو من عام 2019 بأنه الأسوأ منذ عام 2014، حيث أطلقت مئات الصواريخ على إسرائيل من غزة، وسُجل العديد من حالات الوفاة والإصابات بين الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. وردا على الإعلان الصادر في 18 تشرين الثاني/نوفمبر عن الولايات المتحدة بأنها لم تعد تعتبر المستوطنات غير متماشية مع القانون الدولي، أكد المنسق الخاص مجددا موقف الأمم المتحدة وفقا للقرار 2334 (2016)، وهو أن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وعقبة رئيسية أمام تحقيق حل الدولتين[496]. وتناول المنسق الخاص أيضا في إحاطاته مواضيع أخرى غير الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، من قبيل الأوضاع في لبنان، بما في ذلك تنفيذ القرار 1701 (2006)، والحالة في الجولان المحتل.

واستُخدمت الإحاطات الشهرية كل ثلاثة أشهر للإبلاغ عن تنفيذ القرار 2334 (2016). وخلال الإحاطات التي قُدمت في آذار/مارس وحزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر[497]، واصل المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط الإبلاغ عن عدم إحراز تقدم بشأن تنفيذ الأحكام الرئيسية للقرار، أي الأحكام المتعلقة بما يلي: أنشطة الاستيطان الإسرائيلية؛ والعنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب والتحريض والاستفزاز وخطاب الكراهية المؤجج للمشاعر؛ والخطوات والجهود المبذولة لدفع عملية السلام قدما؛ والإجراءات التي تتخذها جميع الدول للتمييز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967. وفي آذار/مارس وكانون الأول/ديسمبر 2019 على التوالي، قُدم كتابة تقريرا الأمين العام الفصليان التاسع والثاني عشر عن تنفيذ القرار 2334 (2016)[498]. وعلى الرغم من ذلك، أكد أعضاء المجلس مجددا خلال عدة جلسات عقدها المجلس في عام 2019 أهمية تقديم التقارير كتابة[499]. وأعرب معظم أعضاء المجلس في تلك الجلسات عن قلقهم إزاء عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بتنفيذ القرار، وأكدوا مجددا التزامهم بحل الدولتين. وخلال الإحاطة الأخيرة في العام، التي جرت في 18 كانون الأول/ديسمبر 2019[500]، أكدت ممثلة الولايات المتحدة أن إدارة ترامب تعارض بشدة القرار 2334 (2016)، الذي يعتبر "انفراديا وينتقد إسرائيل بشكل غير عادل". وفي الجلسة ذاتها، أعرب أعضاء آخرون في المجلس[501] عن رأي مختلف وذكروا أن الإجراءات الإسرائيلية تنتهك القانون الدولي، بما في ذلك القرار 2334 (2016)[502].

(492) لمزيد من المعلومات حول تلك الإحاطة، انظر مرجع *الممارسات، ملحق 2016-2017*، الجزء الأول، القسم 25.

(493) انظر S/PV.8517.

(494) انظر S/PV.8669.

(495) انظر S/PV.8690.

(496) انظر S/PV.8669.

(497) انظر S/PV.8489 و S/PV.8557 و S/PV.8625 و S/PV.8690.

(498) S/2019/251 و S/2019/938

(499) انظر، على سبيل المثال، S/PV.8466 (إندونيسيا وجنوب أفريقيا والكويت)؛ S/PV.8557 (بلجيكا والكويت)؛ S/PV.8604 (بيرو وجنوب أفريقيا والصين والكويت)؛ S/PV.8648 (جنوب أفريقيا)؛ S/PV.8669 (بلجيكا وجنوب أفريقيا).

(500) انظر S/PV.8690.

(501) إندونيسيا، والجمهورية الدومينيكية، وبلجيكا.

(502) لمزيد من المعلومات عن تلك المناقشة وغيرها بشأن الطابع الملزم للقرارات، انظر الجزء الخامس، القسم الثاني.

وخلال عام 2019، عقد المجلس مناقشات مفتوحة كل ثلاثة أشهر، في كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل وتموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر[503]. وركز أعضاء المجلس والدول الأعضاء في تلك الجلسات على عدم إحراز تقدم في عملية السلام واستمرار تدهور الأوضاع في غزة. وجرت تلك المناقشات على خلفية سلسلة من التطورات، بما فيها القرار الذي اتخذته إسرائيل في كانون الثاني/يناير 2019 بعدم تجديد ولاية الوجود الدولي المؤقت في الخليل؛ والاجتماع الوزاري لتعزيز مستقبل يسوده السلام والأمن في الشرق الأوسط، الذي شاركت بولندا والولايات المتحدة في استضافته، وعقد في وارسو في شباط/فبراير 2019؛ والقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة في آذار/مارس 2019 بالاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان؛ والمؤتمر الثالث الرفيع المستوى بشأن التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين المعقود في بانكوك وحلقة العمل "السلام من أجل الازدهار" التي أقيمت في البحرين، وكلاهما عقد في حزيران/يونيه 2019؛ والاجتماع نصف السنوي للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2019. واستمع المجلس إلى إحاطتين من المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في اثنتين من المناقشات المفتوحة المذكورة أعلاه، وإحاطتين من وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام في المناقشتين الأخريين. وأطلع المنسق الخاص ووكيلة الأمين العام المجلسَ في إحاطاتهما على آخر التطورات المتعلقة بالمستوطنات الإسرائيلية، وأعمال هدم المباني المملوكة للفلسطينيين ومصادرتها، والعنف في غزة والضفة الغربية، والحالة العامة في غزة، وحالة المصالحة الفلسطينية. وأبلغا عن تزايد خطر اتخاذ إجراءات انفرادية وفقدان الأمل في إمكانية تحقيق السلام عن طريق المفاوضات، محذرين من أن الحقائق على الأرض، في ظل عدم وجود مفاوضات مجدية في الأفق، لا تزال تقوض إمكانية التوصل إلى حل الدولتين. وتحدثا أيضا عن التطورات المتعلقة بالأوضاع في لبنان، بما في ذلك ما يتعلق بالقرار 1701 (2006)، وفي الجولان. وفي عام 2019، تناول أعضاء المجلس، في تلك المناقشات المفتوحة، مسألة التوافق الدولي في الآراء بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ودور القانون الدولي، والطابع الملزم لقرارات المجلس[504]. وأعرب أعضاء المجلس خلال المناقشات المفتوحة عن قلقهم إزاء الحالة، ودعوا إلى استئناف المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفيما يتعلق بالأونروا، رحب العديد من أعضاء المجلس بتجديد ولايتها حتى عام 2023، مؤكدين أهمية ولايتها. وتناول المتكلمون أيضا نزاعات وحالات أخرى، بما في ذلك الحالة في إيران (جمهورية - الإسلامية) والعراق ولبنان والجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن، وكذلك في مضيق هرمز ومنطقة الخليج. وأشير أيضا خلال المناقشات المفتوحة إلى ولاية الأمين العام، وفقا للقرار 598 (1987)، للنظر في اتخاذ تدابير لتحقيق أمن المنطقة بالتشاور مع الأطراف في المنطقة[505].

(503) انظر S/PV.8449 و S/PV.8517 و S/PV.8583 و S/PV.8648.

(504) لمزيد من المعلومات عن هذه المناقشات، انظر الجزء الخامس، القسم الثاني.

(505) انظر، على سبيل المثال، S/PV.8517 (الاتحاد الروسي) و S/PV.8648 (الاتحاد الروسي).

الجلسات: الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملاً بالمادة 37*	*الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)*
S/PV.8449 22 كانون الثاني/يناير 2019			29 دولة عضوا[أ]	ستة مدعوّين[ب]	جميع أعضاء المجلس[ج]، وجميع المدعوين[د]	
S/PV.8466 20 شباط/فبراير 2019				المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ومساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ	خمسة من أعضاء المجلس (إندونيسيا وجنوب أفريقيا وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار والكويت)، وجميع المدعوين[هـ]	

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8489 26 آذار/مارس 2019	تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016) (S/2019/251)		إسرائيل	المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والمراقب الدائم عن دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة	جميع أعضاء المجلس[د]، وجميع المدعوّين	
S/PV.8517 29 نيسان/أبريل 2019			31 دولة عضوا[ز]	سبعة مدعوين[ح]	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[ط]	
S/PV.8532 22 أيار/مايو 2019			إسرائيل	المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، والمراقب عن دولة فلسطين	جميع أعضاء المجلس[ج]، وجميع المدعوّين[ي]	
S/PV.8557 20 حزيران/يونيه 2019				المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	جميع أعضاء المجلس، والجهة المدعوة	
S/PV.8583 23 تموز/يوليه 2019			28 دولة عضوا[ك]	وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والمراقب الدائم عن دولة فلسطين، والمراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، وممثل المراقب الدائم للكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[ل]	
S/PV.8604 27 آب/أغسطس 2019				المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	جميع أعضاء المجلس[ه]، والجهة المدعوة[ه]	
S/PV.8625 20 أيلول/سبتمبر 2019			الأردن، وإسرائيل	المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والمراقب عن دولة فلسطين	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[ن]	
S/PV.8648 28 تشرين الأول/أكتوبر 2019			28 دولة عضوا[س]	المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ونائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والمراقب الدائم عن دولة فلسطين، والمراقب الدائم عن جامعة الدول العربية، والمراقب الدائم عن الكرسي الرسولي	جميع أعضاء المجلس[ع]، و 31 مدعوا[ه]،[ف]	
S/PV.8669 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2019			إسرائيل	المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والمراقب الدائم عن دولة فلسطين، والمديرة التنفيذية لمنظمة مسلك: مركز الدفاع عن حرية الحركة	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8690 18 كانون الأول/ديسمبر 2019	تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016) (S/2019/938)		إسرائيل	المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والمراقب الدائم عن دولة فلسطين، وأديل رايمر (مقيمة في إشكول في إسرائيل)	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[ص]	

(أ) الأرجنتين، والأردن، وإسرائيل، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وباكستان، والبرازيل، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفييت نام، وقطر، وكازاخستان، وكوبا، ولبنان، وليبيا، وليختنشتاين، وماليزيا، ومصر، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، وناميبيا، والنرويج، واليابان.

(ب) المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام؛ ونائبة رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ ونائبة رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛ والمراقب الدائم عن دولة فلسطين؛ والمراقب الدائم عن جامعة الدول العربية؛ والمراقب الدائم عن الكرسي الرسولي.

(ج) مثَّل إندونيسيا وزيرة خارجيتها.

(د) شارك المنسق الخاص في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من جنيف. وتكلم ممثّل بنغلاديش باسم منظمة التعاون الإسلامي؛ وتكلم ممثّل ليبيا باسم مجموعة الدول العربية؛ وتكلم ممثّل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة عدم الانحياز. وتكلمت ممثلة كوبا مرتين، مرة بصفتها نائبة رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ومرة بصفتها الوطنية.

(هـ) شارك المنسق الخاص في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من القدس.

(و) مثَّل إندونيسيا نائب وزيرة خارجيتها.

(ز) الأردن، وإسرائيل، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وأوروغواي، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وتركيا، وتونس، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفنلندا، وفييت نام، وقطر، وكوبا، ولبنان، وليختنشتاين، وماليزيا، ومصر، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، وناميبيا، والنرويج، وهنغاريا، واليابان.

(ح) وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛ والمراقب الدائم عن دولة فلسطين؛ والمراقب الدائم عن جامعة الدول العربية؛ والمراقب الدائم عن الكرسي الرسولي؛ والمديران المشاركان لمنظمة إيكوبيس الشرق الأوسط.

(ط) تكلم ممثل فنلندا أيضا باسم إسبانيا، وإستونيا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وفرنسا، وقبرص، وكرواتيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والمملكة المتحدة، والنمسا، وهولندا، واليونان؛ وتكلمت ممثلة الإمارات العربية المتحدة باسم منظمة التعاون الإسلامي؛ وتكلم ممثّل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة عدم الانحياز. ومثل اليابان نائب وزير الخارجية للشؤون البرلمانية. ومثل الكرسي الرسولي المستشار الأول لبعثة المراقب الدائم التابعة لها.

(ي) شارك المنسق الخاص والمفوض العام في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من القدس ومن مدينة غزة، على التوالي.

(ك) الأرجنتين، والأردن، وإسرائيل، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وأوروغواي، وأوغندا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبنغلاديش، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، وشيلي، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وقطر، وكرواتيا، وكوبا، ولبنان، وماليزيا، ومصر، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، وناميبيا، والنرويج، واليابان.

(ل) تكلم ممثل كرواتيا أيضا باسم إسبانيا، وإستونيا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والمملكة المتحدة، والنمسا، وهولندا، واليونان؛ وتكلم ممثل المملكة العربية السعودية باسم مجموعة الدول العربية؛ وتكلم ممثل أوغندا باسم منظمة التعاون الإسلامي؛ وتكلم ممثّل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة عدم الانحياز.

(م) مثل بولندا (رئيس المجلس) وزير الدولة في مكتب رئيسها.

(ن) مثل الأردن وزير الخارجية وشؤون المغتربين؛ ومثل دولة فلسطين وزير خارجيتها.

(س) أذربيجان، والأردن، وإسرائيل، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبنغلاديش، وتركيا، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وفييت نام، وقطر، وكرواتيا، وكوبا، ولبنان، وماليزيا، ومصر، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، وناميبيا، والنرويج، ونيجيريا، واليابان.

(ع) مثَّل ألمانيا وزيرة الدولة في وزارة الخارجية الاتحادية؛ ومثَّل جنوب أفريقيا (رئيس المجلس) وزيرة العلاقات الدولية والتعاون.

(ف) لم يُدل ممثل لبنان ببيان. وتكلمت ممثّلة أذربيجان باسم حركة عدم الانحياز؛ وتكلم ممثل كرواتيا أيضا باسم إسبانيا، وإستونيا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والمملكة المتحدة، والنمسا، وهولندا، واليونان؛ وتكلَّم ممثل تونس باسم مجموعة الدول العربية؛ وتكلمت ممثلة الإمارات العربية المتحدة باسم منظمة التعاون الإسلامي. وتكلَّم ممثل ناميبيا بصفته نائبا لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وبصفته الوطنية.

(ص) شاركت السيدة رايمر في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من تل أبيب.